أزمة الديزل تثير مخاوف المزارعين !!

عبدالله محمد

تصدرت أزمة الديزل التي تشهدها السوق المحلية منذ نحو أسبوعين المشهد الاقتصادي في اليمن لما لهذه المادة الحيوية من تأثيرات سلبية على القطاع الزراعي وحركة النقل للبضائع والسلع والمنتجات المستوردة وهو ما أثار مخاوف المزارعين من استمرار الأزمة لفترة طويلة وظهور السوق السوداء وهو ما يعني سيناريوهات اقتصادية سيئة ستمتد إلى قطاعات مختلفة.

ويمثل الديزل عصب الحياة لقطاعات اقتصادية حيوية في البلد خاصة قطاعات الزراعة والصناعة والنقل الثقيل والمتوسط واتساع الأزمة يعني تعرض منتجات زراعية للتلف نتيجة لتوقف مضخات المياه وهذا ستنتج عنه قلة في المعروض وبالتالي ارتفاع الأسعار والمواطن هو من سيدفع الثمن في النهاية أما القطاع الصناعي فسيتضرر نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج أو التوقف وهذا يعني تشريد الآلاف من الأيادي العاملة .

مؤشرات ليس الهدف منها التهويل والمبالغة ولكنها حقائق أكدتها الأزمات السابقة والتي لازالت آثارها ماثلة إلى اليوم وهو ما دفع الاقتصاديين إلى التحذير من استمرار أزمة الديزل دون معالجات جذرية توضع لمنع حدوث مثل هذه الاختناقات

شركة النفط ترجع أزمة الديزل إلى تأخر تدفق مادة الديزل من المصافي

وفق ما يطرح الدكتور عبدالله المذابي ,مؤكدا أن الاقتصاد اليمني لا يحتاج لأزمات جديدة هو في غنى عنها ,مشيرا إلى أن أزمات المشتقات النفطية السابقة أدخلت الاقتصاد الوطني في غيبوبة كادت تؤدي به إلى الوفاة وهو إلى الآن لازال في المرحلة الأولى للتعافي,داعيا الحكومة إلى توفير مخزون استراتيجي على مستوى كل محافظة يستخدم عند الضرورة والأزمات الطارئة.

وبالنسبة للقطاع الزراعي فيشير أستاذ الزراعة الضبيبي إلى أنه من اكثر القطاعات تضررا والتعافي من هذه الأضرار يحتاج لفترة نتيجة لتلف المنتجات وتضرر الأرض الزراعية والتكلفة المالية التي يتحملها المزارع اليمني الذي يعاني من صعوبات في المال للنهوض بالمنتج أصلا.

أزمة ستحل

فيما أرجع مصدر مسئول في شركة النفط أزمة الديزل التي تشهدها عدد من محافظات الجمهورية إلى تأخر تدفق مادة الديزل من المصافي، بفعل الإضرابات والاحتجاجات المتقطعة وأن الشاحنات بدأت بالتدفق على محطات بيع الوقود وأن الأمور بدأت ترجع إلى وضعها الطبيعي .

تعثر 166 مشروعاً زراعياً بتكلفة 2,3 مليار ريال

محمد راجح

كشف تقرير رسمي عن تعثر 166مشروعاً زراعياً بتكلفة 2.3 مليار ريال.

وارجع التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة سبب ذلك إلى غياب جدية وزارة الزراعة وصندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي بعملية التنفيذ ومعالجة أوضاع المشاريع المتعثرة.

ويرى التقرير عدم فاعلية الدور الرقابي والإشرافي لمجلس إدارة صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي وخاصة فيما يتعلق بمشاكل الصندوق والاختلالات التي تسبق وتصاحب عملية منح التمويل المقدم منه وكذا اللاحقة لمنح التمويل واستخدامه مما أدى إلى غياب عنصر الجدية من قبل كلا من وزارتي الزراعة والثروة السمكية والجهات الأخرى ذات العلاقة للتعاون مع صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي في تحصيل القروض المقدمة منه مما أدى إلى تعثر تحصيل الكثير من تلك القروض خلال السنوات السابقة .

وبلغ إجمالي ما تم حصره منها 8مليارات ريال منه مبلغ 6مليارات ريال القروض المتعثرة لدى الجهات الحكومية والمؤسسات العامة.

ومن خلال دراسة التنفيذ الفعلي لنفقات التشجيع المقدمة من صندوق الإنتاج الزراعي والسمكي وبشكل خاص خلال العام 2011م ومطلع العام الماضي لوحظ ان جزءاً كبيراً من ذلك الدعم قد وجه لتمويل الموازنات التشغيلية لكل من وزارة الزراعة والري والثروة السمكية وعدد من الهيئات والإدارات التابعة لهما لإغراض يفترض أن يتم تمويلها من الموازنات الخاصة بتلك الجهات.

وينبه التقرير إلى مخاطر استمرار هذه الممارسات والاختلالات دون معالجة، لان ذلك قد يؤدي إلى تفاقمهما على نحو يصعب معه معالجتها.

كما أن وجودها يلحق أضرارا بالغة بأهداف التنمية ويضاعف معدلات الفقر والبطالة وتفشي مخاطر سياسية واجتماعية متعددة.

وبالرغم من التفهم التام للآثار السلبية التي حدثت العامين الماضيين على مختلف قطاعات الدولة وانعكست سلباً في أداء وحدات القطاع الاقتصادي إلا أن تلك الأحداث لا يمكن اعتبارها مبرراً وحيداً لجوانب الإخفاق التي حصلت.

ويشوب أداء وحدات القطاع العام العديد من الاختلالات الهيكلية تشمل الجوانب القانونية والتنظيمية والإدارية والمالية والتي تحد من قدرة تلك الوحدات على تطوير أدائها وإدارة مواردها بكفاءة وفاعلية.

اتساع الفجوة

لا تزال عملية تنمية القطاعات الإنتاجية الواعدة في اليمن مجرد حلم تلفه برامج وخطط وسياسات مركونة في الأدراج مع اتساع الفجوة الاقتصادية التي تواجهها بلادنا وتعدد المشاكل الناتجة عن محدودية الدخل وشحه الموارد وتقوقع الاقتصاد الوطني من مورد وحيد المتمثل بالنفط.

ويأتي القطاع الزراعي على رأس هذه القطاعات الواعدة والمغرية نظرا لطبيعية بلادنا الزراعية والمناخية ولكوننا مجتمعا زراعيا بحتا وغيرها من العوامل التي تجعل من هذا القطاع مرتكزاً أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في حال استغلاله بشكل أمثل.

ويشخص التقرير واقع هذا القطاع بمعاناته من تحديات عديدة تأتي على رأسها تواضع الاستثمارات وشح المياه وتدهور الأراضي وسيطرة الأساليب الإنتاجية التقليدية بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية للتسويق والنقل والتخزين وعدم الاهتمام بالتخطيط والدراسة في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وكذا الانتشار الواسع لزراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى إلى جانب الزحف العمراني على الأراضي الزراعية لا سيما تلك القريبة من المدن.

خطة تطوير

ويدعو خبراء إلى ضرورة التركيز على القطاع الزراعي ووضع خطة اقتصادية فاعلة للنهوض بهذا القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتنمية الاقتصادية الشاملة.

وتؤكد الدراسة أن هناك أهمية لبناء هيكل تنظيمي وإداري للقطاع الزراعي والتغلب على المعوقات التي يواجهها، والتي تحد من الاستفادة المثلى من هذا القطاع الحيوي الذي يمتلك عوامل وفرصا اقتصادية واستثمارية متعددة تجعله يساهم بأكثر من (7%) في الناتج المحلي الإجمالي.

مؤكدين إمكانية تطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى زيادة المساحة المحصولية وتنمية الثروة الحيوانية ووضع التشريعات اللازمة لحمايتها وضرورة الاهتمام بتنمية المناطق الريفية من خلال إيجاد مشروعات تنموية متكاملة والسعي نحوتطوير العملية التجارية التسويقية والاستمرار في حظر استيراد الخضروات والفواكه بمختلف أنواعها، ومكافحة تهريبها لحماية المنتجات الزراعية.

ولتحقيق أهداف أي خطة لتنمية القطاع الزراعي فإن الضرورة تقتضي تنفيذ العديد من الإجراءات، أهمها دمج الإصلاح الزراعي مع توجهات التنمية الاقتصادية الشاملة والاهتمام بإدخال الوسائل والتقنيات الحديثة في الإنتاجية الزراعية وإيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن تتاح لها الفرصة للتحول إلى الفئات المستقلة في مجالات اقتصادية أخرى.

ولتحقيق الإصلاح الزراعي ينبغي دمج هذا الإصلاح مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة، أي يتم تأهيل العمال، وتأمين الخدمات العامة كلها والتي تتطلبها الحياة الاجتماعية .

كما تؤكد أهمية العمل على تحرير المزارعين البدائيين بالتفكير، وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي، وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة، وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجأون إليها أثناء الفراغ، وتأمين شبكات ري حديثة، وهذا كله بهدف زيادة الإنتاجية كما ونوعا .

ويلزم لعملية الإصلاح الزراعي تنظيم شئون المياه لأن لها في بعض المناطق أهمية كبيرة، كأهمية الأرض وهذا يتطلب السيطرة على المياه منعا لاستغلالها من بعض الملاكين، وحرمان الملاكين الصغار منها .

بين هيئة المواصفات والمستوردين:

اتفاق على الفحص المسبق لحديد التسليح قبل تصديره إلى اليمن

عبدالله الخولاني

اتفقت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ومستوردو حديد التسليح أمس بصنعاء على الفحص المسبق لجميع شحنات حديد التسليح وحصولها على شهادة المطابقة من قبل معهد المواصفات التركية ولمختلف المقاسات ابتداء من شهر يونيو القادم فيما يقوم المستوردون بتزويد الهيئة بقائمة تشمل عناوين الشركات المصدرة ليتم موافاة معهد المواصفات التركية بها بغرض التواصل نيابة عن الهيئة مع هذه الشركات وإحاطتهم بإجراءات هذه الاتفاقية.

وأوضح/ وليد عبد الرحمن عثمان – مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة أن الاتفاق يأتي إيمانا من الهيئة بترسيخ قواعد الشراكة مع القطاع الخاص وتسهيل الإجراءات حيال الشحنات المستوردة بماء يكفل ضمان حماية المستهلك وجودة السلع المستوردة وحماية راس المال الوطني.

وشدد عثمان على أهمية وضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقية وضرورة الحصول على شهادة المطابقة من (TSE) لجميع شحنات الحديد المستوردة بحسب ما ورد بالاتفاقية .

غالب: الإعفاءات الضريبية كانت تمثل باباً واسعاً للفساد

نورالدين القعاري

قال رئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب، «إن مصلحة الضرائب حريصة على التواصل مع رجال الأعمال وتفعيل مبدأ الشراكة وإعادة بناء الثقة للوصول إلى درجة عالية من الالتزام الطوعي في أداء حقوق الدولة، مؤكداً أن القوانين التي عملت بها الدولة بنيت على الشفافية والوضوح وسهولة التطبيق وفض الاشتباك بين الإدارة الضريبية ورجال الأعمال بتوسيط طرف ثالث هو المحاسب القانوني والأهم من ذلك تخفيض معدل الضريبة إلى مستويات دنيا غير مسبوقة وإلغاء الاعفاءات الضريبية التي كانت تمثل باباً واسعاً للفساد وتبديد موارد الدولة وبالمقابل أوجدت حوافز كبيرة ومجزية للمشاريع القائمة على أرض الواقع وليس للمشاريع الوهمية.

وأضاف: إن القوانين الضريبية الحديثة توفر مناخاً ملائماً وصحياً لممارسة الأنشطة الاقتصادية بعيداً عن الاجتهاد والتعسف والابتزاز وتكافئ الملتزم وتشدد العقوبات على المتهرب والمخالف سواء من رجال الأعمال أو من موظفي الإدارة الضريبية، مشيراً إلى أن المصلحة تتطلع إلى شراكة وتعاون مع رجال الأعمال بصفة عامة وقطاع سيدات الأعمال بصفة خاصة واللاتي أظهرن تفاعلاً والتزاماً كبيرين.

«يمن عطاء» ترصد 50 ألف دولار لإقامة بعض المشاريع في لحج

لحج/سبأ

ناقش محافظ لحج أحمد عبدالله المجيدي خلال لقائه أمس ممثلي منظمة يمن عطاء برئاسة المهندس مختار المخلافي منسق المنظمة بمحافظات عدن، لحج وأبين إمكانية دعم مشاريع البنى التحتية في المحافظة.

وفي اللقاء الذي حضره الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة علي علي حيدرة ماطر، أكد المحافظ استعداد السلطة المحلية تقديم كافة التسهيلات للمنظمة لتنفيذ المشاريع المعتمدة لديها.

وأشاد بجهود المنظمة وما ستقدمه في استكمال المشاريع الخدمية في قطاعات التربية والمياه والكهرباء والطرق بحسب الأولوية والاحتياجات التي سترفعها الجهات المعنية بالمحافظة .

كما جرى في اللقاء الاتفاق على تأثيث عدد من المشاريع بقطاع التربية والتعليم المتمثلة بمدارس النعج وخديجة بمديرية الحوطة ومدرسة الـ26 من سبتمبر بقرية الخداد مديرية تبن، وتأثيث مستشفى الوهط ومستشفى طور الباحة ـ الشط وصالة في المعهد الصحي.

من جانبه أوضح منسق منظمة يمن عطاء أن المنظمة رصدت 50 ألف دولار لإقامة بعض المشاريع الخدمية بالمحافظة..مضيفا أن لدى المنظمة الرغبة في التعامل مع متطلبات المجتمع بما يحقق الفائدة والمنفعة العامة.

اليمن تستورد أرزاً بقيمة 49,6 مليار ريال

تقرير/ أحمد الطيار

استحوذت واردات الأرز الهندي على 39 % من حجم سوق واردات الأرز اليمنية ككل فيما بلغت الكميات المستوردة منها 111 آلاف و367 طنا بقيمة 19 مليارا و277 مليون ريال .

وحسب بيانات الإدارة العامة لإحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء فقد استوردت اليمن أرزا في 2011م بقيمة 49 مليارا و600 مليون ريال جاءت من خمس دول هي الهند وتايلاند وباكستان والصين والولايات المتحدة وفيتنام.

وتوضح البيانات أن واردات الأرز من تايلاند احتلت المرتبة الثانية بكميات بلغت 131 الفا و159 طنا بقيمة 16 مليارا و306 ملايين ريال تليها باكستان وصدرت لليمن 73 الفا و941 طنا بقيمة 12 مليارا و895 مليون ريال.

وتشير البيانات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية صدرت لليمن 3737 طنا من الأرز الأمريكي بقيمة 651 مليون ريال كما صدرت فيتنام أرزا بقيمة 380 مليون ريال والصين بقيمة 50 مليون ودولا أخرى غير محددة بقيمة 16 مليون ريال أما مصر فصدرت لليمن 13 طنا بقيمة مليون و229 الف ريال فقط .